# جهود التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع و المأمول 2010-2014

**أ. صبيحة حمّاد**
**جامعة البليدة 2**

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على برنامج المخطط الخماسي 2010–2014 الذي خصصت له ميزانية كبيرة من أجل الوصول بالجزائر إلى بر الأمان في شتى الميدانين و القطاعات والتعرف على الجهود الوطنية و حجم الاستثمارات التي رصدتها الدولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

**الكلمات الدالة:** التنمية المستدامة، المخطط الخماسي، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي.

***Abstract:***

*The aim of this study is to highlight the program of the five-years plan 2010-2014, which has been allocated a large budget in order to reach a good level in various fields and sectors and to identify the national efforts and the volume of investments that the country has set for achieving the goals of sustainable development , by addressing For the following axes:*

***Keywords:*** *sustainable development, five years program, social dimension, economic dimension*

**مقدمة:**

يشهد العالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد يوم بسبب الإستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي و الثقافة البيئية من خلال اللامبالاة و اللامسؤولية التي يتمتع بها كل أفراد المجتمع المؤسسات و الهيئات الفاعلة.

في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية (CNUED ) الذي انعقد في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992، تمّ اعتماد عدة وثائق منها الاعلان المعروف باسم "قمة الأرض" وجدول أعمال القرن 21، وهو برنامج يعكس الاتفاق الدولي و الاجماع على اهمية البيئة والحفاظ عليها، و ادراجها ضمن استراتيجيات المؤسسات والدول، كما تهدف التنمية المستدامة على تحقيق الاستدامة على مستوى ثلاثة أبعاد الاجتماعي و الاقتصادي والبيئي من أجل ضمان العيش للجيل المستقبلي.

إنّ المتتبع للبرامج التي سطرتها الحكومة منذ سنة 2000 حتى سنة 2014 تعكس إرادة الدولة في تحقيق التنمية الشاملة والذي تجسد في البرامج الثلاث التنموية:

**البرنامج الأوّل:** برنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الفترة 2001–2004 خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري.

**البرنامج الثاني:** البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009: رصد له مبلغ يفوق 150 دولار أمريكي.

**البرنامج الثالث:** 2010–2014 سمي بالبرنامج الخماسي رصد له مبلغ 286 مليار دولار، حيث أكدّ ملاحظين اقتصاديين حسب ما ورد في التقرير الصادر عن الحكومة في الاجتماع الوزاري الذي عقد في 24 ماي 2010 أنّ ميزانية البرنامج تعتبر الاضخم من نوعها في تاريخ الجزائر.

إن البرنامج الخماسي سطّر من طرف الحكومة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات من خلال الميزانية المخصصة و الخطط المسطرة.

**محاور الدراسة:**

**أولا: التنمية المستدامة.**

**ثانيا: الجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المخطط الخماسي 2010–2014**

**ثالثا:المؤشرات الاقتصادية ، الاجتماعية بعد المخطط الخماسي2010–2014**

**أولا: التنمية المستدامة**

قبل التطرق الى مفاهيم التنمية المستدامة و معرفة أبعادها يجب الرجوع الى جذور الفكرة لمعرفة أهم المحطات التي مرت بها.

**1- السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة**

مع نهاية ستينات القرن الماضي ظهرت الاثار المترتبة عن النشاط الاقتصادي في ظل محدودية الموارد الطبيعية و الانفجار الديمغرافي، و أوّل من أقر هذه المشاكل هو le club de Rome الذي أنشئ سنة 1968 وهو مؤسسة غير حكومية جمعت مجموعة من المفكرين للتشاور حول وضعية التنمية في العالم و أصدر تقرير "Rapport de Meadows (Limits to growth) سنة 1972 و كانت أهم محتوياته كمايلي:[1]

- عدم قدرة الكوكب على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للأفراد.
- الأثار السلبية للتنمية الاقتصادية على البيئة .
- تناقص مخزون الموارد الطبيعية

ويعّد مؤتمر استوكهولم سنة1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي للبيئة، ولقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقاتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم .وتمّ الإعلان على أنّ الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية .وصدرت عنه وثيقة دولية تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها[2]

وفي تقرير لها سنة 1987 لجنة برنتلاند تعلن رسميا مصطلح التنمية المستدامة[3] أين تمّ اقتراح ستة اجراءات في سبيل تحقيق معيشة ذات جودة أحسن للأفراد في العالم بأسره[4]

- تقسيم النمو
- تحسين جودة النمو
- الاستجابة للاحتياجات الأساسية و إلى التطلعات فيما يخص التوظيف، التغذية، الطاقة، المياه و الصحة.
- الحرص على مستويات ديمغرافية معقولة.
- الحفاظ و حماية الثروة البيئية و الموارد الطبيعية.
- إعادة توجيه التكنولوجيا و تسيير مخاطرها.

وتعتبر قمة الارض سنة 1992 بريو ديجانيرو بحضور 110 رئيس دولة و أكثر من 2400 ممثل عن الجمعيات غير الحكومية أهم محطة تمّ فيها تبني الأجندة 21 وهو برنامج شامل يحوي 2500 توصية

للقرن 21، حيث أنشأت "لجنة التنمية المستدامة" من طرف الهيئة العامّة للأمم المتحدة من أجل متابعة تطبيق الأجندة.

**2- تعريف التنمية المستدامة**

وردت الكثير من المفاهيم والتعاريف للتنمية المستدامة، نعرض منها مايلي:

عرّفها البنك الدولي للتنمية المستدامة " التنمية التي تهتمّ بتحقيق التكافؤ المتصّل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة و ذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرّة عبر الزمن"[5]

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة فتعرفها كما يلي" :هي تلبية حاجات الحاضر دون ان تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة." [(6)]

يعتبر هذا التعريف الاكثر شيوعا و استعمالا اذا يهتم بتلبية الجيل الحالي لحاجياته دون اهمال الجيل المستقبلي و يتضمن هذا التعريف كل انواع الحماية و الاقتصاد والمحافظة على البيئة.

المبدأ الثالث من إعلان ريو ديجانيرو سنة 1992 " ضرورة إنجازالحق في التنمية، حيث تحقق الحاجات التنموية و البيئية بشكل متساوٍ لأجيال الحاضر و المستقبل"، و كذا المبدأ الرابع ينّص على أنّ " تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة، حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزّأ من عملية التنمية[7]

يولي هذا التعريف أهمّية للبيئة و لا يمكن تجزئتها عن النشاط الاقتصادي و يولي اعتبار لحاضر و مستقبل العنصر البشري.

إذن يمكن القول على أنّ التنمية المستدامة هي التنمية التي تعمل على توفير حاجيات الجيل الحاضر و المستقبلي دون إهمال الجانب البيئي في كلّ النشاطات و القرارات سواء كانت دولية أو حكومية أو مؤسساتية.

**3- أهداف التنمية المستدامة:**

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية و تتمثل فيمايلي:[(8)]

–**المياه** :تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تامين الحصول على المياه الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة و في المناطق الفقيرة .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة.

–**الغذاء** :تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

–**الصحة** :تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة.

–**السكن والخدمات** :تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات .وتهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات إلى الطبقة الفقيرة .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

–**الأجور والتشغيل** :تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى خلق الوظائف وفرص العمل والتقليل من مخاطر العمل، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العمومي والخاص.

**4– أبعاد التنمية المستدامة**

مما سبق يتضح انّ للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة ومترابطة والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، فتشمل الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي،كما يلي:

أ– **البعد البيئي** :يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لهاعلى أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها: [9]

–الطاقة

–التنوع البيولوجي

–القدرة على التكيف

–الإنتاجية البيولوجية

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

**ب– البعد الاقتصادي** :يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، اذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية وتتمثل عناصر البعد الاقتصادي في: [10]

–النمو الاقتصادي المستدام

–العدالة الاقتصادية

–اشباع الحاجات الأساسية

ويجب على التنمية المستدامة التوفيق بين البعدين السابقين من خلال ضرورة المحافظة على الطبيعة من جهة وضرورة تقدير نتائج الأعمال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى.

**ج– البعد الاجتماعي :**تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الذي يمثل البعد الإنساني، اذ تجعل من النمو وسيلة للتلاحم الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال .اذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فان كل من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي، ونذكر فيمايلي أهم عناصر البعد الاجتماعي[11]

–المساواة في التوزيع

–المشاركة الشعبية

–التنوع الثقافي

–الإنصاف والعدل في اختيارات النمو.

## ثانيا: الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة (المخطط الخماسي 2010–2014)

بلغت الميزانية المخصصة للتنمية خلال الخمس سنوات من المخطط الخماسي الذي وضعته الحكومة أنذاك تحت اشراف فخامة رئيس الجمهورية بـ 286 مليار دولار تكملة للمخطط الذي سبقه 2004–2009 موجهة لتعزيز الجهود في القطاعين الاقتصادي و الاجتماعي وتكملة لمشروع التنمية الذي سبق هذا المخطط اي من سنة 2004–2009، وهي ميزانية من شأنها أن تصلح جميع القطاعات.

### 1- الجانب الاجتماعي والخدمة العمومية

أ- **التنمية البشرية ركيزة اساسية للبرنامج الاقتصادي الاجتماعي الخماسي 2010–2014**

اعتبرت الحكومة أن التنمية البشرية أهم محور يجب الاعتناء به من أجل التنمية لذا خصصت له ميزانية قدرت بـ 9.386 مليار دينار الذي من شأنه اصلاح الوضع في قطاع التعليم بأطواره الثلاثة وتوفير المرافق من اجل ملأ اوقات الفراغ وتنمية القدرات وادماج الشباب و تحفيزهم، حيث تتضمن الميزانية المشاريع التالية: 12

✓ **قطاع التربية الوطنية**

انجاز أزيد من 300 مدرسة ابتدائية و 1000 اكمالية وحوالي 850 ثانوية و 2000 وحدة داخلية ونصف داخلية و مطاعم و أوكلت هذه المهمة لوزارة التربية التي استفادت من 852 مليار دينار.

50مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية و منظومة التعليم و التكوين و 100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية

✓ **قطاع التعليم العالي:**

خصص للقطاع ميزانية قدرت بـ 868 مليار دينار من اجل توفير 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعيا.

وفي هذا الصدد قال رئيس الجمهورية " أنّ هذا المسعى يهدف إلى توفير جو من الثقة بين الباحثين وبيئتهم الاجتماعية والصناعية من أجل استغلال أحسن لنتائج البحث لصالح الاقتصاد الوطني.

وارتفع عدد مخابر البحث من 640 الى 783 مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي و الاطلاق المبرمج لـ 200 غرفة عمليات للبحث بالاضافة إلى إنشاء 6 وحدات جديدة للبحث ومركز طبي في مجال التكنولوجيا الحيوية

- ✓ **قطاع التكوين و التعليم المهنيين:**

تمّ تخصيص ميزانية مقدّرة بحوالي 178 مليار دينار لانجاز 220 معهد و 82 مركز للتكوين و 58 داخلية.

- ✓ **قطاع الشبيبة و الرياضة**

استفاد القطاع من 1130 مليار دينار من أجل انجاز 80 ملعب لكرة القدم و 750 مركبا للرياضة الجوارية و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح و 3500 فضاء للالعاب و230 دور شباب و 150 مركز للتسلية العلمية للشباب.

- ✓ **قطاع الثقافة**

استفاد القطاع من 140 مليار دينار لانجاز 40 دار و مركب ثقافي، 340 مكتبة و 44 مسرح و 12 معهد موسيقي ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156 مركز للتسلية العلمية .

- ✓ **قطاع الشؤون الدينية:**

تمّ رصد مبلغ 120 مليار دينار من أجل انجاز المسجد الاعظم و 80 مسجدا آخر و 17 مدرسة قرآنية وكذا ترميم 17 مسجد تاريخي.

**ب- الصحة:**

اهتمت الدولة في مخططها الخماسي ببناء المستشفيات و الوحدات العلاجية وبناء المستوصفات و سهرت على ايصال الادوية حتى للمناطق النائية، فقد تم تخصيص ميزانية قدرت بـ 619 مليار دينار من أجل انجاز 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا، 377 عيادة متعددة التخصصات و 1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين للشبه الطبي.

**ج- إصلاح قطاع الخدمة العمومية**

- ✓ **قطاع العدالة:**

خصصت ميزانية قدرت بـ 379 مليار دج للقطاع من أجل انشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم و مدارس تكوينية و 12 مؤسسة عقابية الى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.

- ✓ **قطاع الاتصال:**

رصد للقطاع مبلغ قدّر بـ 106 مليار دينار من أجل تحسين التجهيزات الاذاعية و التلفزيونية و زيادة الجودة في البث.

✓ **قطاع الجماعات المحلية و الامن و الحماية المدنية :**

خصصت الدولة مبلغا ماليا قدّر بـ 895 مليار دينار للقطاعات اعلاه من أجل :

انجاز 4 مقرات ولائية و 103 مقر دائرة و 6 مراكز لتكوين المستخدمين و 450 مقر للأمن الولائي و أمن الدائرة و الأمن الحضري.

**د– السكن:**

تخصيص مبلغ يقدّر بـ 3700 مليار دينار من أجل انجاز مليونين وحدة سكنية عبر التراب الوطني، واعادة الاعتبار للنسيج العمراني. وتتوزع السكنات على النحو التالي: 500000 وحدة سكنية ايجارية، 500000 وحدة سكنية ترقوية و 3000000 وحدة سكنية من اجل القضاء على السكنات الهشة.

**2- الجانب البيئي:**

رصد مبلغ 500 مليار دينار لتهيئة الاقليم والبيئة.[13]

مشروع قانون يتعلق بالمجالات المحمية في اطار التنمية المستدامة، وهذه المحميات موزعة على سبع فئات الحظيرة الوطنية، والحظيرة الطبيعية والمحمية الطبيعية التامّة.....

**3- الجانب الاقتصادي:**

سطرت الدولة مجموعة من المشاريع الاقتصادية من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير مناصب شغل لامتصاص البطالة و تتمثل في انعاش القطاع الصناعي خاصة.[14]

✓ **القطاع الصناعي:**

تمّ رصد 150 مليار لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تيسير القروض البنكية التي قد تصل 300 مليار دج لنفس الغرض.

2000 مليار دج من أجل محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

350 مليار دج لادماج خريجي الجامعات وخريجي التكوين المهني و خلق الاف المناصب للشغل و فتح باب التوظيف أمامهم.

**ثالثا: المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية بعد المخطط الخماسي 2010–2014**

إن البرنامج الذي سطرته الحكومة من أجل تحقيق التنمية بالوطن يعتبر من أكبر المخططات الذي خصصت له ميزانية ضخمة وحسب خبراء و ملاحظين إقتصاديين تعتبر الأولى من نوعها، لقد تمّ انجاز الجزء الاكبر منه والباقي قيد الانجاز. إن غياب لغة الارقام و الاحصائيات الحقيقية و كذا المتقادمة لا يمكننا من معرفة مدى نجاعة البرامج و قياس مدى نجاحها و نسبة تحقيق الاهداف. و مادام المخطط الخماسي كان يهدف للتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها و السير على مؤشراتها،و التي تعتبر عالمية فإن الاحصائيات والتقارير العالمية هي من تبرز ترتيب و مكانة الجزائر وفيمايلي عرض لبعض المؤشرات الوطنية و الترتيب العالمي للجزائر في الجانبين الاجتماعي و الاقتصادي.

أ- **الجانب الاجتماعي**

✓ **معدّل التسرب المدرسي**

رغم أنّ الجزائر أقرت جملة برامج لاصلاح منظومتها التربوية فإنّ تلك الاصلاحات لم تنجح في وضع حد لظاهرة التسرب المدرسي التي أخذت أبعادا مقلقة للغاية حسب منظمات رعاية الطفولة.

إذ تشير إحصائيات المرصد الوطني لحماية الطفولة (منظمة غير حكومية) المعلن عنها عشية الاحتفال باليوم المغاربي للطفولة والمصادف ليوم الـ17 من فبراير/شباط 2016 من كل عام إلى أن الجزائر تسجل سنويا أزيد من مئتي ألف حالة تسرب مدرسي، في حين يوجد أكثر من نصف مليون طفل خارج مقاعد الدراسة.[15]

✓ **جودة التعليم**

كشف مؤشر دافوس الخاص بقياس جودة التعليم خلال سنة 2016[16]، في تقريره الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، بعد اجتماعه السنوي في منتجع دافوس الشتوي بسويسرا، عن احتلال الجزائر المرتبة 11عربيا و119عالميا من حيث جودة التعليم ومستوياته، وذلك من أصل 140 دولة على مستوى العالم، حيث قام مؤشر دافوس لجودة التعليم بقياس جودة ومستويات التعليم في الـ140 دولة التي خضعت للتصنيف والقياس خلال سنة 2016، ويتم احتساب درجات المؤشر طريق جمع العديد من البيانات العامة والخاصة المتعلقة بنحو 12 فئة أساسية، تضم المؤسسات التعليمية، والابتكار، والبيئة الاقتصادية، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم الجامعي والتدريب، بالإضافة إلى كفاءة سوق العمل، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وكذا حجم السوق، وتطوير الأعمال.

رغم الاصلاحات التي قامت بها الوزيرة المكلفة بالقطاع على مستوى المناهج و محاولة التحديث في الطرق، وتعميم استعمال الاعلام الالي في التدريس الا انّ الجزائر لازالت تحتل المراتب الاخيرة في جودة التعليم حسب المؤشر العالمي دافوس.

✓ **معدّل الجريمة**

مؤشر عالمي تصدره قاعدة البيانات الشهيرة نامبيو، ويتضمن تصنيفًا لـ117 دولة من دول العالم، بترتيبها من الدول التي تتركز فيها المعدلات المرتفعة لمستوى الجريمة بأشكالها المختلفة، إلى الدول الأقل في معدلات الجريمة. وفي مايلي ترتيب الجزائر ضمن الترتيب العالمي.

| الترتيب على منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي | الدولة | التقييم في مؤشر الجريمة | الترتيب عالميًا |
|---|---|---|---|
| المركز الأول | ليبيا | 57.81 | 22 |
| المركز الثاني | الجزائر | 57.58 | 24 |
| المركز الثالث | مصر | 56.53 | 28 |
| المركز الرابع | الصومال | 55.72 | 29 |
| المركز الخامس | سوريا | 54.73 | 31 |
| المركز لسادس | ايران | 52.37 | 36 |
| المركز السابع | العراق | 51.51 | 37 |
| المركز الثامن | لبنان | 50.56 | 39 |
| المركز التاسع | المغرب | 50.28 | 40 |
| المركز العاشر | الأردن | 46.89 | 52 |
| المركز الحادي عشر | تركيا | 39.43 | 71 |

**المصدر**: موقع موسوعة نامبيو للإحصائيات والبيانات سنة 2016

رغم الجهود الوطنية في اصلاح قطاع العدالة و القضاء والإصلاحات الاجتماعية ومبالغ الاستثمارات الكبرى الا أنّ الجزائر احتلت المرتبة 24 الثانية عربيا و 24 عالميا حسب التقرير.

✓ **معدّل الفساد**

حلت الجزائر في المرتبة 108 في تقرير مدركات الفساد في العالم للعام 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية الأربعاء 25 جانفي 2017، وتم تصنيف الجزائر في المرتبة 88 من بين 168 دولة سنة 2015.

إنّ جهود الدولة الجزائرية في ظل المخطط الخماسي 2010–2014 في محاربة الفساد كانت كبيرة جدا و تتواصل الجهود من أجل ذلك الا أنّ الاصلاح لن يكون بين عشية و ضحاها..

ب- **الجانب الاقتصادي**

✓ **معدّل النمو الاقتصادي :**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| معدّل النمو الاقتصادي | 3 | 3.6 | 3.9 |

**المصدر**: حسب تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2016

من الملاحظ في الجدول أعلاه أنّ نسبة النمو الاقتصادي عرفت تطورا عبر السنوات الثلاث وهذا ماعكسه المخطط الخماسي من ايجابيات على الاقتصاد الوطني، كما شهد قطاع الفلاحة نموا بنسبة 11 بالمئة سنة 2015 حسب وزير الفلاحة.

✓ **معدّل التضخم**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| معدّل التضخم | 2.9 | 4.2 | 4.1 |

**المصدر**: حسب تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التضخم عرفت قفزة من سنة 2014 الى سنة 2015 الا أنّها هي النسبة التي وردت في تقرير مجلس الحكومة الذي انعقد سنة 24 ماي سنة 2010 وهو الحفاظ على نسبة التضخم بين (3–4) بالمئة.

✓ **معدّل البطالة:**

| السنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| معدّل البطالة | 14.3 | 9.8 | 11.6 | 11.7 |

**المصدر**: موقع الديوان الوطني للاحصائيات و تقرير الصندوق النقد الدولي

من الجدول الموضح اعلاه نلاحظ انخفاض محسوس في نسبة البطالة بين سنتين 2013 و 2014 ليرجع للارتفاع سنة 2015.

✓ **ترتيب عالمي للاقتصاد الجزائري**

تكشف العديد من التقارير الدولية وعلى رأسها تلك التي يصدرها البنك العالمي ومنتدى الاقتصاد العالمي أرقاما حول الدول في الجانب الاقتصادي تعكس حسب المحللين الاقتصاديين غياب المعلومة و الارقام الصحيحة للقطاعات المعنية بالتحيين و بالتالي لا نجد الاثار الملموسة فمثلا حسب تقرير ممارسة الاعمال لسنة 2014 الصادر عن البنك العالمي يصنف الجزائر في المرتبة 153 عالميا بينما كانت تصنف في تقرير سنة 2013 بـ 151 عالميا، وهذا تدني بمرتبتين. وفيمايلي عرض تصنيف الجزائر في بعض المجالات الاقتصادية:

**تصنيف البنك العالمي حول ممارسة الأعمال في الجزائر 2014**

| الموضوع | مرتبة 2014 | مرتبة 2013 | التغيير في الترتيب |
|---|---|---|---|
| بدء المشروع | 164 | 159 | 5- |
| استخراج تراخيص البناء | 147 | 136 | 11- |
| الحصول على الكهرباء | 148 | 139 | 9- |
| تسجيل الممتلكات | 176 | 174 | 2- |
| الحصول على الائتمان | 130 | 126 | 4- |
| حماية المستثمرين | 98 | 95 | 3- |
| دفع الضرائب | 174 | 173 | 1- |
| التجارة عبر الحدود | 133 | 131 | 2- |
| تنفيذ العقود | 129 | 128 | 1- |
| تسوية حالات الإعسار | 60 | 61 | 1 |

**تصنيف منتدى الاقتصاد العالمي للجزائر في تقرير التنافسية الدولية 2014-2015 (من مجموع 140 دولة)**

| المؤشرات | الترتيب |
|---|---|
| نوعية المنشآت القاعدية | 102 |
| نوعية الطرق | 107 |
| نوعية السكك الحديدة | 65 |
| نوعية المنشآت الميناائية | 117 |
| نوعية منشآت النقل الجوي | 128 |
| نوعية شبكة الكهرباء | 91 |
| نسبة كثافة الهاتف النقال | 91 |
| نوعية التعليم الابتدائي | 121 |
| نوعية نظام التعليم | 114 |
| الإنترنت في المدارس | 133 |
| سهولة الخدمات المالية | 133 |
| سهولة الوصول إلى القروض البنكية | 72 |
| فعالية البنوك | 133 |
| القدرة على الإبداع والابتكار | 143 |
| مساهمة الجامعات وعلاقتها مع المؤسسات في البحث والتنمية | 137 |

**المصدر** : من موقع ساسة بوست حسب تقرير البنك العالمي سنة 2015.

من الملاحظ في التصنيفات أعلاه حول ممارسة الاعمال في الجزائر أنّ المراتب في تدني بين سنة 2013–2014 .

وحسب تقرير التنافسية الدولية 2014–2015 من أصل 140 دولة الجزائر تحتل المراتب الاخيرة في جل المجالات التي خضعت للتقييم.

**خاتمة:**

إنّ تعدد البرامج التنموية و تغيير السياسات المنتهجة في التنمية و كذا الميزانية الضخمة المخصصة في البرنامج الخماسي 2010–2014 يعكس ارادة الحكومة الحقيقية في تحقيقأهداف التنمية المستدامة في جميع القطاعات والخروج من الازمة التي كانت تعاني منها البلاد.

إن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني وعدم تنويع مداخيل الدولة أدى إنخفاضه في أواخر سنة 2014 الى اخلال الموازين وعرقلة اتمام مشاريع المخطط لها والوصول الى الاهداف المسطرة، إذ أن كل جهود الدولة ذهبت سدى في نظر الشعب مادام مزال يعاني من الحاجيات الاساسية مثل: توزيع سكنات عدل 2001–2002 لم توزع، غلاء الاسعار، زيادة اسعار الوقود،ارتفاع أسعار السيارات وتعالت الاصوات حول سياسة التقشف، افلاس خزينة الدولة، ترشيد النفقات ومن خلال الدراسة نخلص الى مجموعة من النتائج:

- ✓ الميزانية الضخمة لتحسين الظروف المعيشية وشراء السلم الاجتماعي أدى الى هلاك خزينة الدولة.
- ✓ الاعتماد على قطاع المحروقات و اهمال القطاعات المنتجة الاخرى أدى الى رفع الواردات من أجل الاستجابة لتغطية الطلب الكلي.
- ✓ الميزانية الضخمة للتعليم العالي يجب أن يصاحبها دراسة معمقة لمناصب الشغل من اجل احتواء الخرجين .

ومجمل التوصيات التي يمكن الخروج من هذه الدراسة خصوصا بعد الازمة المالية الخانقة التي تمر بها البلاد و تردد عبارات ترشيد النفقات و افلاس خزينة الدولة و نفاذ صندوق التقاعد يمكن ادراج مايلي:

- ✓ إعادة تفعيل التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق.
- ✓ تحديد الاهداف بجدولة زمنية و ارقام احصائية حقيقية و القيام بتشخيص للواقع قبل وضع اي استراتيجية سواء كانت قريبة أو بعيدة المدى.
- ✓ إعادة النظر في السياسة الجبائية المطبقة في الجزائر 26 بالمئة ضريبة على الارباح للمؤسسات تعتبر مؤشر غير محفز للاستثمار.
- ✓ إعادة النظر في سياسة البنوك وممكن التحول الى البنوك الاسلامية و الاقتصاد الاسلامي الذي اثبت نجاعته في الكثير من الدول.

ومن الناحية الاجتماعية:

- ✓ الافات الاجتماعية كالتسرب المدرسي والفساد يستدعي القيام بدراسات ميدانية مبينة على فرضيات واستبيانات من أجل معرفة الاسباب الحقيقية للظاهرة و معالجتها.

- ✓ الاهتمام بقطاع التربية و التعليم و محاولة الاقتباس من البرامج الناجحة عربيا كدولة قطر ودوليا كفنلندا و سويسيرا و سنغافورة.
- ✓ الربط بين القطاعين التربية و التعليم و التعليم العالي من أجل تحسين المستوى والحصول على شباب ذو كفاءة.

وفي الاخير يمكن القول أنّ الميزانيات الضخمة لا تكفي وحدها من أجل تحقيق التنمية بل يجب أن يصاحبها رؤية و استراتيجية واضحة على المستوى القريب و البعيد و بناء الاستراتيجيات لا يكون الا بلغة الارقام التي تعتبر غائبة في الجزائر وتحديد الاهداف وفق جدولة زمنية تخضع للرقابة و المتابعة المستمرة.

## قائمة المراجع

### باللغة العربية

1- حرفوش سهام واخرون، الإطار لنظري لتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008 ص (09).

**2**- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن،. 2007

3- عمّار عماري،**اشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008

### باللغة الفرنسية

1- Assemblé genérale des Nations unies, **déclarations de Rio sur l'environnement et le développement**, A/conf 15/26 (vol.1) 12 Aout 1992

2-Audrey aknin, vincent géronimi, patrick schembri, géraldine froger, philippe méral , **environnement et développement quelques réflexions autour du concept de «développement durable** », institut de recherche pour développement édition (IRD), Paris, 2002, .

3-Catherine Au Bertin, Franck Dominique Vivien, Le **Développement Durable enjeu politique, économique et social,** La documentation Française, Paris 2006, p46.

4-Geneviève Férone, Dominique Debas, Anne-Sophie Genin, **Ce que le développement durable veut dire**, Ed Organisation, Paris, 2004.p05

5-H.Meadows, et al, **The Limits to growth**, A report to the Club of Rome, 1972

6- Mathieu Baudin, **Le développement durable: nouvelle idiologie du XXI$^{E}$ siècle**, Ed. L'harmattan, paris, 2009

**التقارير والاحصائيات**

1- تقرير المجلس الوزاري المنعقد في 24 ماي 2010 الموجود بالموقع الرسمي لوزارة الداخلية.

2- تقرير البنك العالمي سنة 2015.

3-تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2016

4- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2016

5- تقرير المرصد الوطني لحماية الطفولة لسنة 2017 عن موقع الجزيرة.

6- احصائيات موقع موسوعة ناميبو للاحصائيات والبيانات سنة 2016

7- احصائيات الديوان الوطني للاحصاء سنة 2014.

**قائمة الهوامش:**

[1] H.Meadows, et al, **The Limits to growth**, A report to the Club of Rome, 1972

[2]Mathieu Baudin, **Le développement durable: nouvelle idiologie du XXI[E] siècle**, Ed. L'harmattan, paris, 2009, p22.

[3] Catherine Au Bertin, Franck Dominique Vivien, Le **Développement Durable enjeu politique, économique et social,** La documentation Française, Paris 2006, p46.

[4] Geneviève Férone, Dominique Debas, Anne-Sophie Genin, **Ce que le développement durable veut dire**, Ed Organisation, Paris, 2004.p05.

[5] عمّار عماري،**اشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008

[6] Audrey aknin, vincent géronimi, patrick schembri, géraldine froger, philippe méral , **environnement et développement quelques réflexions autour du concept de «développement durable** », institut de recherche pour développement édition (IRD), Paris, 2002, p50.

[7]Assemblé genérale des Nations unies, **déclarations de Rio sur l'environnement et le développement**, A/conf 15/26 (vol.1) 12 Aout 1992

[8]حرفوش سهام واخرون، **الإطار لنظري لتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008 ص (09).

[9]عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، **التنمية المستدامة، فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2007 ، ص40

[10]عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، نفس المرجع، ص39 .

[11]عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، **نفس المرجع** 40.

[12] تقرير المجلس الوزراء المنعقد في ماي 2010، موجود بالموقع الرسمي لوزارة الداخلية.

[13] تقرير الاجتماع الوزاري المنعقد في 24 ماي 2010، الموجود بالموقع الرسمي لوزارة الداخلية

[14] تقرير الاجتماع الوزاري المنعقد في 24 ماي 2010، الموجود بالموقع الرسمي لوزارة الداخلية.

[15] تقرير المرصد الوطني لحماية الطفولة لسنة 2017 عن موقع الجزيرة.

[16]مؤشر دافوس الصادر في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2016.